التنافس الأمريكي - الأوروبي (الواقع والآفاق)
Compétition américano-européenne(réalité et perspectives)

تاريخ إرسال المقال : 2018/03/16 تاريخ قبول المقال للنشر : 2018/05/09

ط.د. لعالية منصوري / جامعة محمد خيضر - بسكرة
د. لعجال محمد لمين أعجال / جامعة محمد خيضر - بسكرة

ملخص :
شهد النظام العالمي تغير كبير في نهاية الحرب الباردة مع سقوط المعسكر الشيوعي، وهو ما يسمى بنظام أحادي القطبية المعروف بالولايات المتحدة الأمريكية حيث سيطرت النزعة التسلطية على باقي العالم من خلال سياسة خارجية إتسمت بالجانب العسكري الأمني من جانب ومن جانب آخر اقتصادي نحو دول العالم، في حين والجهة الموازية ظهرت ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية وتجمعات الدول في المجال الاقتصادي كقاعدة تكامل ثم انتشرت إلى جميع المجالات الأخرى ونذكر أحسن مثال في ذلك الاتحاد الأوروبي، الذي بدأ يلعب دورا اقتصاديا خاصة مع اكتمال الشراكة بين جميع دولة سنة 1995 في معاهدة ماستريخت التي ضمت 15 دولة أوروبية استطاعت الأوضاع الجديدة في النظام الدولي إبراز فواعل جديدة من خلال حركات التغير الموجودة في العالم- بروز دول- واندثار دول- حيث برزت محاولات لإعادة تقسيم الدول بين الفواعل الدولية الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) وفي دراستنا هذه ركزنا على التنافس الموجود بين الولايات المتحدة كقوة اقتصادية سياسية عسكرية والاتحاد الأوروبي كقوة إقتصادية تتعاظم قوتها بمرور الزمن، ظهر هذا التنافس على القارة الإفريقية عامة وتخص بالدراسة دول المغرب العربي للأهمية الجيو إستراتيجية التي جعلت منها منطقة تكالب بين هاذين التيارين الأمريكي والأوروبي مستخدمة العديد من السياسات كان أبرزها المشروع الأمريكي ايزنستات والمشروع الأوروبي الشراكة الأوروبية مع دول المغرب العربي اتسمت في معظمها بالمساعدات الاقتصادية المالية المشروطة وكذا علاقات غير متكافئة ومتوازنة سياسات من طرف كتلتين نحو دول منفردة كل على حدى تشهد الضعف في أنظمتها السياسية والاقتصادية وعدم استقرار داخلي، حاولنا في دراستنا هذه وضع بعض الحلول التي يمكن من خلال الاستفادة من هذا التنافس على المنطقة (منطقة المغرب العربي) بمحاولة فتح أبواب تعاون لدول على الطرف الأخر الدولي مثل الصين واليابان والإقليمي مع دول الجوار الدول العربية والمغاربية محاولة إعادة إنعاش التكامل المغاربي للتصدي لمثل هذه المشاريع والسياسات التي من شأنها إبقاء دول المنطقة تحت التبعية.

الكلمات المفتاحية : السياسة الأمريكية ، السياسة الأوروبية ، المغرب العربي ، الإتحاد المغاربي.

Résumé :

L’ordre mondial a connu un changement significatif à la fin de la guerre froide avec la chute du camp communiste; devenant ainsi ce qu’on appel un ordre mono polaire dirigé par les États-Unis d’Amérique, et marqué par la prise de contrôle par autoritarisme sur le reste du monde et par une politique étrangère caractérisée par un aspect militaro sécuritaire d’une part, et économique d’autre part, envers le reste du monde. Tandis qu’en parallèle; des blocs économiques ont émergé ainsi que des groupements de pays dans le domaine économique comme base de complémentarité, ensuite, cela s’est propagé à tous les autres domaines, et le meilleur exemple à citer est celui de l’Union européenne, qui a commencé à jouer un rôle économique, notamment après que le partenariat entre tous les pays s’est achevé à la fin de l’année en 1995 avec le traité de Maastricht qui comprenait 15 pays européens.

Les nouvelles conditions de l’ordre international ont été en mesure de mettre en évidence de nouveaux acteurs à travers les mouvements de changement opérant dans le monde, l›émergence des pays, et la disparition de pays et des tentatives tendant à diviser les pays entre les majeurs acteurs internationaux (les États-Unis et l›Union européenne) sont apparues.

Dans notre présente étude, nous avons mis l›accent sur la concurrence qui existe entre les Etats-Unis, en tant que puissance économique politico-militaire, et l›Union européenne, en tant que puissance économique dont la puissance ne cesse d’augmenter au fil du temps.

Cette concurrence s’est reflétée sur le continent Africain en général, et notamment sur le cas de notre étude, à savoir: les pays du Maghreb arabe et ce, en raison de l’importance géostratégique, l’a rendant comme région de conflit entre ces deux courants : américains et européens. Ceux-ci ayant usé de beaucoup de politiques, et plus particulièrement le projet américain «EZENSTATE», et le projet Européen de partenariat avec les pays du Maghreb, lesquels furent caractérisés par des aides économiques et financières conditionnels et des relations inégales et déséquilibrées entre deux blocs avec des pays séparés et éparpillés, dont les les systèmes politiques et économiques connaissent une faiblesse et un manque de stabilité interne.

Nous avons essayé, dans notre étude, de proposer des solutions qui peuvent permettre de tirer profit de cette concurrence pour la région (la région du Maghreb Arabe), et ce en essayent d›ouvrir les portes de la coopération avec d'autre pays de l›autre partie du globe ; tels que la Chine et le Japon, et une coopération régionale avec les pays arabes voisins et les pays du Maghreb pour tenter de faire revivre la complémentarité Maghrébine pour faire barrage à ce type de projets et politiques dont l'objectif est que les pays de la région demeurent soumis à la dépendance.

Mots-clés : Politique américaine, politique européenne, Maghreb, Union du Maghreb.

مقدمة:

كانت ولازالت القارة الإفريقية محلا للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى لعهود طويلة، وبالأخص الشمال الإفريقي حيث أوجد التغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة نظام أحادي القطبية سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في المقابل تبدل الاهتمام الدولي بالجانب العسكري إلى الجانب الاقتصادي حيث ظهرت التكتلات الدولية في الجوانب الاقتصادية وتنامت وأصبحت قوى تسعى لفرض نفوذها من خلال ما يسمى بالتكتلات الاقتصادية.

كما يظهر هذا في الإتحاد الأوروبي الذي أصبح قوة اقتصادية تضاهي الولايات المتحدة الأمريكية ومع تنامي نزعة السيطرة والنفوذ انتهجت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي سياسات خارجية بآلية اقتصادية برزت في مشاريع اقتصادية موجهة نحو الدول المغاربية مشروع ايزنشتات للولايات المتحدة الأمريكية والمشروع المتوسطي للإتحاد الأوروبي، حيث برز التنافس الخفي الذي يظهر المطامح الرئيسية والنزعة المصلحية في التعامل مع هذه الدول.

من خلال هذه السطور تظهر لنا العديد من التساؤلات نوجزها في الإشكالية التالية: إلى أي مدى كان التنافس الأمريكي- الأوروبي يخدم مصالح الدول المغاربية؟

تندرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع السياسات الأوروبية الأمريكية تجاه المغرب العربي؟
- ما هي مظاهر التنافس الأمريكي - الأوروبي على المنطقة المغاربية؟
- ما هو مستقبل الاتحاد المغاربي كحل للتنافس الأمريكي- الأوروبي؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة اعتمدنا الخطة التالية:

ثلاث نقاط أساسية في التنافس الأمريكي- الأوروبي على المنطقة المغاربية حيث اعتمدنا على إبراز مدى أهمية هذه الفواعل الدولية من خلال موقع كل واحدة منها على الساحة الدولية من الجوانب السياسية والاقتصادية ثم إلى واقع هذه السياسات الاقتصادية السياسية

الموجهة نحو الدول المغاربية مبرزين أهم الأطر السياسية والاقتصادية لهذه السياسات المشروع الأمريكي والمشروع الأوروبي (مشروع إيزنشتات ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية المغاربي). كذلك تطرقنا إلى أهم تجليات التنافس وأسبابه الحقيقية ثم إلى مجموعة من السيناريوهات التي تدرس مستقبل هذه السياسات التنافسية وكيفية التعامل العربي المغاربي معها من أجل الاستفادة الأكبر اقتصاديا وسياسيا كذلك محاولة إيجاد بعض الحلول من اجل تجنب التجاذب بين الطرفين وهو إيجاد صيغة فعالة ومحاولة إحياء دور الكتلة المغاربية لما لها من مؤهلات تجعل منها قطب إقتصادي سياسي في المنطقة نظرا للأهمية الجيوإستراتيجية لهذه المنطقة.

القوى الكبرى العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي):

الإتحاد الأوروبي كقوة إقتصادية:

يمتلك الاتحاد الأوروبي من القوة ما يؤهله للعب دور ريادي في النظام العالمي، خاصة مع العلم أن معظم دول الاتحاد لها تاريخ حافل بالتأثير على الدول خارج القارة الأوروبية وانعكس هذا التأثير على الصعيد الدولي منذ القرون الوسطى حتى وقتنا الحالي. ويعترف أستاذ العلوم السياسة الأمريكي، وصاحب نظرية صدام الحضارات، **صمويل هنتجتون (samual) P . Huntington** بأنه إذا ما أصبحت الأسرة الأوروبية متماسكة، فإنها بسكانها ومواردها وثرواتها الاقتصادية وتكنولوجيتها وقدراتها العسكرية الفعلية الكاملة. ستكون القوة الكبرى في القرن الحادي والعشرين.

كما تناول **بول كنيدي Paul Kennedy** في كتابه (القوى العظمى، التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري المنشور سنة 1987، والقوى الخمس العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد السوفيتي واليابان والصين) في القرن الحادي والعشرين وقال بأن أوروبا ستكون في القرن الحادي والعشرين قوة عالمية للأسباب التالية:

1- لأن الاتحاد الأوروبي هو الوحيد من بين القوى العالمية الأخرى لا تمثل دولة ذات سيادة كما هي بقية القوى في العالم المرتبطة بسيادة الدولة القومية الواحدة.

2- أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية لديها من الحجم والثروة والقدرة الإنتاجية ما يؤهلها لذلك.

3- أن الترتيبات الدستورية والإدارية، القائمة بفرض تطبيق القرارات في المجال الاقتصادي في الاتحاد، حقق إنجازا كبيرا للإتحاد .

ومن مكونات القوة الأوروبية أنها تحتل الآن أكبر قوة اقتصادية في العالم حيث شكلت في عام 1994 أكبر سوق (أوروبية) في العالم يبلغ عدد سكانه 370 مليون نسمة مقابل 285 عدد السكان الولايات المتحدة الأمريكية. علما أن عدد سكان القارة الأوروبية كاملة يبلغ 850 مليون نسمة.

ويحقق الإتحاد الأوروبي سنويا حجم تجارة خارجية في المتوسط 1150 مليار دولار، ويمتلك أكبر دخل قومي في العالم ، حيث يزيد عن 7000 مليار دولار، ومن بين أكبر الدول

تجارة في العالم. كما بلغ الناتج القومي الإجمالي لدول الإتحاد 9.2 تريليون دولار عام 2001، ما يعادل الناتج القومي الأمريكي. ونصيبه من التجارة العالمية 20 % من الصادرات مقابل 16.3 % للولايات المتحدة الأمريكية و 8.2 % لليابان.

كما تنتج دول الإتحاد مجتمعة أكثر من أي دولة أخرى في العالم من صناعة السيارات والمواد الطبية والأدوات الصناعية والسلع الهندسية ، وتعتبر أكبر سوق عالمي في مجال الإنفاق على مجال البحث العلمي وتطويره، وفي مجالات التكنولوجيا وحقول الفضاء والسوبر كمبيوتر والقطارات. كما أن أربع دول منها (ألمانيا، وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا) تمثل نصف أعضاء الدول الصناعية الثمانية التي يطلق عليها G 8، واثنتان منها (فرنسا وبريطانيا) أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي. ويملكون السلاح النووي

مما لاشك فيه أن الإتحاد الأوروبي يمتلك من القوة الاقتصادية بكل مقوماتها الأساسية ما يجعله فاعل اقتصاديا يلعب دورا هاما في ميزان العلاقات الدولية الاقتصادية من خلال أدوات القوة الأوروبية كالعملة الموحدة (اليورو) التي استطاعت أن تجمع مختلف الدول الأوروبية في عمله واحدة تعبر على الإنصهار الداخلي والخارجي في كل المجالات والتماسك الذي من شانه أن يوحد أوروبا ويدفع بها إلى أن تكون من القوى الأولى العظمى في العالم.

سياسيا: الإتحاد الأوروبي كقوة سياسية:

إن المنطق الذي قام عليه الإتحاد الأوروبي والذي ترجمته معاهدة ماستريخت يعطي الأولوية إلى الناحية الاقتصادية، وهكذا سبق إعتماد الليبرالية والوحدة النقدية أي إجراءات للتوحيد السياسي والعسكري والتي يبدو أن الدول الخمسة عشر الأعضاء لا تستعجلها. ولم تتخذ أية قرارات تهدف إلى إعطاء زخم للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وإلى إضفاء "هوية" أوروبية على السياسة الدفاعية إلا في عام 1999 التي شهدت أزمة الكوسوفو وهي الحرب فيها جميع الدول الأوروبية منذ سنة 1945.

وقد جاءت هذه الإجراءات كنتيجة لمسار معقد، فإقامة سياسة دفاعية أوروبية يفترض في الواقع عملية توفيق مسبقة بين الدول الأعضاء في الإتحاد من جهة ثم بين هذه الدول وبين الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى وعمليتا التوفيق هاتان وثيقتا الصلة. فالقطبان المعنيان تقليديا بالنقاش الداخلي الأوروبي هما: فرنسا، القوة الأوروبية الأكثر حرصا على الاستقلالية إزاء واشنطن، وبريطانيا أكثر الحلفاء ولاء للقوة العظمى ما وراء الأطلسي وكان من شأن تلاقي وجهة نظر الاثنتين في ملف يوغسلافيا السابقة أن سمح بالتوصل في ديسمبر عام 1998 إلى إجماع فرنسي - بريطاني في "سان مالو" حول السياسة الدفاعية الأوروبية ، مما أفسح المجال أمام الدول عشر لإتخاذ قراراتها.

في عام 2004 امتد الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي العام 1991، عندما انضمت دول جديد وهي استونيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتيفيا وليتوانيا والمجر. كما انضمت إلى الاتحاد كل من قبرص ومالطا في السنة نفسها العام 2007 انضمت إليه كل من رومانيا وبلغاريا ليصبح عدد أعضاء الإتحاد

الأوروبي 27 دولة وهو عددها الحالي .

المقر الرسمي للإتحاد ورئاسته ومؤسساته:

يتخذ الاتحاد الأوروبي من العاصمة البلجيكية بروكسل مقرا دائما لأمانته العامة والمفوضية الأوروبية، ومن مدينة ستراسبورغ الفرنسية مقرا للبرلمان الأوروبي يخضع الإتحاد الأوروبي لنظام الرئاسة الدورية حيث تتعاقب الدول الأعضاء على رئاسته لمدة ستة أشهر .

كما أنشأ الإتحاد الأوروبي خمس مؤسسات أساسية لتسيير أعماله وهي البرلمان الأوروبي ودوره تشريعي والمفوضية الأوروبية وهي الجهاز التنفيذي للإتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه، وتعتبر هذه المفوضية محرك الآلة الإتحادية، وتتحمل مسؤولية تقديم مقترحات تشريعية إضافة إلى مباشرة الوظيفة التنفيذية والدفاع عن المصالح العامة للإتحاد الأوروبي.

محكمة العدل: هي جهاز قضائي يشرف على احترم التشريعات والقوانين الخاصة بالإتحاد.

كما أنشأ الإتحاد أجهزة أخرى متخصصة على غرار المجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورؤساء وحكوماتهم واللجنة الاقتصادية والاجتماعية والبنك المركزي الأوروبي وبنك الإستثمار الأوروبي وغيرها من المؤسسات لتسهيل العمل بين دول الإتحاد ومواطنيه، يدل كل هذا الضبط والتحكم في الجانب النظمي للإتحاد على قوة البناء الداخلي والخارجي وذلك من خلال مقدرته على بناء مؤسساتي مضبوط يسهر على إفراز مخرجات موحدة تكمن في سياسة أوروبية مشتركة.

الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إقتصادية:

تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على عدة مجالات في العالم، نظرا لاعتبارها قوة عالمية بسبب إمتلاكها للعوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ففي المجال الاقتصادي تمتلك أمريكا إقتصادا متوازنا وقويا، حيث تسيطر مؤسساتها الاقتصادية على معظم المقاولات الضخمة، كما يعد الدولار الأمريكي أهم العملات، ويستخدم في معظم مبادلات العالم مما يزيد من قوته ومن مظاهر القوة الاقتصادية.

تحتل المرتبة الأولى في قطاع زراعة الذرة، والقمح والقطن وهي من أهم الدول في تربية الماشية وأهمها الأبقار، حيث تمتلك مساحات شاسعة للزراعة ومناخها صالح للزراعة،

تحتل المرتبة الأولى في قطاع صناعة النحاس وتكرير البترول والمواد الكيماوية كما تعد من اكبر الدول في صناعة السيارات تهيمن كذلك على المبادلات التجارية العالمية. حيث كذلك تستحوذ على نسبة كبيرة من صادرات العالم الصناعية، تمتلك واجهتين بحريتين تحتل كذلك المراتب الأولى في المجال الثقافي في إنتاج الثقافي أما عسكريا فهي أقوى قوة عسكرية موجودة في العالم حيث أساطيلها موجودة في مختلف العالم. بالإضافة إلى المؤهلات الطبيعية والبشرية ذات الكفاءة العالية.

هذا وبالإضافة إلى التميز في الجانب السياسي فالولايات المتحدة الأمريكية تعد العوامل الداخلية من إحدى العوامل المؤيدة إلى إنجاح السياسة الخارجية الأمريكية حيث أن طبيعة النظام السياسي المفتوح والمتميز بالمشاركة هو من يتيح لمختلف تلك العناصر والمتغيرات لعب

دور فعال في رسم وصياغة معالم السياسة الخارجية.

الجهاز التنفيذي : بموجب النظام الأمريكي يعتبر الرئيس صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية حيث يقول "**ستيفن واين**" أننا عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا دائما نفكر منذ البداية بالرئيس فالرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية.

الهيئة التشريعية: يعتبر الكونغرس الأمريكي بمثابة السلطة التشريعية في النظام الأمريكي وبموجب الدستور فإن للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين ويوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية وبالرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونغرس هو من يملك حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة ... إلخ بالإضافة إلى ذلك دور الجماعات الضاغطة فدور الولايات المتحدة الأمريكية إتسع نشاطها جراء تأثير مثل هذه الجماعات حيث تنوع منها ذات الإنتماء الاقتصادي مثل الشركات الصناعية العسكرية والبترولية الكبرى ذات النفوذ الواسع في دوائر صنع القرار نخبة المجمع الصناعي العسكري بالإضافة إلى الإنتشار الكبير للجماعات المهنية ونقابات العمال واتحادات غرف رجال الأعمال وجمعيات المجتمع المدني الأخرى التي تتخذ من حماية الحريات وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة هدفها الرئيسي.

من هنا تستشف تعدد العوامل والفواعل الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية وقد إزدادت أكثر مع التحولات التي عرفها النظام الدولي خاصة تلك المتعلقة بالتطورات التكنولوجية والتي مست وسائل الاتصال والمعلومات حيث أصبحت تتيح متابعة أفضل وأسرع للتغيرات الدولية وبالتالي سرعة التفاعل معها والذي سيؤدي بالضرورة إلى التأثير والمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات المتعلقة بخيارات السياسة الخارجية بناءا على حد أدنى من الإجماع بما يضمن خدمة مصالح الولايات المتحدة. حيث يضمن الاستقرار الداخلي والخارجي النابع من بيئة داخلية متوازنة وفاعلة في السياسة العامة.

إلى جانب هذه المؤهلات الاقتصادية والسياسية لكلتا الدولتين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي كإتحاد إقتصادي، سياسي، إجتماعي، ثقافي، بدأ ما يسمى جذب الحلفاء الاقتصاديين وتكوين ما يسمى بالتكتلات الاقتصادية القائمة على الشراكة الاقتصادية والسياسية ...إلخ. بدأ يظهر التنافس على ما يسمى بمنطقة الشمال الإفريقي بالخصوص منطقة المغرب العربي لما لها من مؤهلات اقتصادية ومكانه جيوسياسية وإستراتيجية قبل ذلك نستعرض مكانة المغرب العربي الاقتصادية والسياسية.

الموقع الجيوإستراتيجي للمغرب العربي.

يمتلك المغرب العربي موقعا إستراتيجيا متميزا ، إذ يعتبر متفرقا للقاء الشمال وجسرا بين أوروبا وشمال إفريقيا فهو منطقة ذات أهمية إستراتيجية في التوازنات الدولية بحيث يشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة فهو ذا بعد جيوإستراتيجي بالنسبة للدول الإقليمية والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

إن منطقة المغرب العربي بموقعها الإستراتيجي والحيوي من خلال تواجدها على ضفة البحر المتوسط والمحيط الأطلسي لشمال إفريقيا، وبامتدادها للعالم العربي وبقربها من أوروبا، قادرة بأن تكون منطقة دولية حرة بامتياز لتنقل الأشخاص والمنتجات ومنفتحة على الجهات الأربعة للعالم فدول هذه المنطقة المكونة من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا تجمع بينها عوامل مادية ومعنوية، من خلال الروابط المشتركة والمعطيات المتشابهة في إطار الجغرافيا والجنس والتاريخ واللغة والدين كفيلة بالمساهمة في وحدة شعوبها وتجانسها في إطار كتلة واحدة.

من هنا جاءت الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية للمغرب العربي والتي يمكن التطرق إليها عبر النقاط التالية:

- تعتبر منطقة المغرب العربي. همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارية الدولية.
- إن 50 بالمائة من البترول المستهلك في أوروبا الغربية وروسيا يمر عبر المتوسط.

كما تعتبر منطقة المغرب العربي مخزونا هامة من الثروات المعدنية والبترولية والغازية. التي تشكل مرتكزات للصناعات الأوروبية، حيث قدرت الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي بـ 100 مليار متر مكعب سنة 1990 وسوف تصل حسب التقديرات سنة 2020 إلى الضعف أي حوالي 200 مليار متر مكعب.

كما أن احتياطي الغاز الطبيعي بـ 42 بالمائة من الاحتياطات العالمية و 10 بالمائة من الاحتياطات العالمية الخاصة بالبترول، و 60 بالمائة من الاحتياطات العالمية للفوسفات ولهذا تبقى منطقة المغرب العربي، ذات أهمية إستراتيجية خاصة للإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. حيث برز هذا التنافس من خلال إيجاد علاقات اتسمت بالجانب الاقتصادي وأخرى اقتصادية، سياسية، إجتماعية ... إلخ.

***السياسات الأمريكية الأوروبية في منطقة المغرب العربي:**

قبل التطرق إلى السياسات الأمريكية- الأوروبية في المنطقة المغاربية يجدر بنا الإشارة إلى أهم عوامل الاهتمام الأمريكي- الأوروبي بالمنطقة.

خلال حقبة الحرب الباردة:

تمثل في التغلغل السوفياتي في إفريقيا في الستينات والسبعينات التي سجلت نجاحات عدة في الكثير من المناطق حيث شكل تهديدا لمصالح حلفاء أمريكا وتحديا لسياسة الاحتواء التي وضعت للحد من هذا المد.

- العداء الهستيري للولايات الأمريكية تجاه ليبيا لمواقفها نحو القضايا السياسية ورعايتها للفصائل الفلسطينية واللبنانية والحركات الثورية اليسارية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- العامل المتعلق بعلاقة الدول المغاربية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي فقد حرصت الولايات المتحدة منذ التسعينات على تشجيع دور سياسي فعال في المغرب العربي في سبيل إقامة سلام شامل مع إسرائيل.

أما حقيقة الاهتمام الأوروبي بالمنطقة نابع وأساسه فرضية واحدة مفادها الخلفية التاريخية والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة هي الوريث الوحيد

لمنطقة الدول المغاربية. بحكم العلاقات القديمة قبل الاستعمار وكذلك فترة الاستعمار التي مكنتها من تقييم المؤهلات المادية والاقتصادية التي يتمتع بها المغرب العربي.

بالإضافة إلى بروزما يسمى بالنظام العالمي الجديد في التسعينات الذي أفرز بيئة جديدة أثرت على الطرفين الأوروبي والمغاربي، ومن ثم على شكل ومضمون العلاقات فيما بينهما، فقد وجدت الدول الأوروبية التي طالما احتفظت بمكانتها المتميزة في القارة الإفريقية أنها أصبحت في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة أهمها الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الجديدة مثل: اليابان والصين وغيرهما، كذلك ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تهدد أمن أوروبا واستقرارها كذلك ما سمي بظاهرة الإرهاب وتغلغلها داخل الدول المغاربية كل هذه الأسباب جعلت من الإتحاد الأوروبي يضع الدول المغاربية في أجندة أعمالها الأساسية من خلال سياسات اقتصادية وسياسية أمنية تهدف إلى الإستقرار داخليا وتقلل من المخاطر الموجهة نحو أوروبا.

أما السياسات التي اعتمدها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي تجاه هذه الدول (الدول المغاربية) فكانت سياسات إقتصادية سياسية في إطار تنافسي على المنطقة لما لها من مؤهلات ومخاطر على هاتين الدولتين.

سياسات القوى الكبرى في منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب):

توالت السياسات الاقتصادية الأمريكية- الأوروبية في المنطقة المغاربية خاصة في فترة التسعينات وبروز نشاط التيار الإسلامي خاصة في الجزائر وظهور بعض الأزمات في المغرب (مشكلة الصحراء الغربية). فلقد شهدت العلاقات الأمريكية الجزائرية تطورا ملحوظا خاصة بعد الصراع الأهلي الذي هز الجزائر منذ 1991.

ففي البداية (المرحلة الأولى) أعرب الأمريكيون عن عدم اعتراضهم على وصول الإسلاميين إلى السلطة شريطة أن يقبلوا اللعبة الديمقراطية وألا يتحدون المصالح الأمريكية - أمن إسرائيل- ، عملية السلام في الشرق الأوسط. تحرير الاقتصاد والإمداد بالنفط بدأ النقاش بين تيارين متعارضين في أمريكا تيار مهادن وتيار متصدي الأول يقول بإمكانية التعايش مع الإسلاميين وتفعيل المصالحة السياسية، والآخر باستحالة الأمرين، احتدم هذا النقاش في منتصف التسعينات بفعل عوامل عدة.

التفجيرات التي هزت باريس عام 1995 والتي ضلع فيها إسلاميون جزائريون، والقلق المتنامي داخل الحلف الأطلسي ومخاوف الدول (تونس – المغرب ومصر) إزاء الوضع في الجزائر وأخيرا النقاش العام في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حول الإسلام السياسي. مما فتح مرحلة جديدة في التعامل مع الجزائر خاصة بعد نجاح الانتخابات الرئاسية عام 1995 التي أضفت على النظام شرعية قوية. ومنذ ذلك الحين فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين قادت تدريجيا إلى تقارب بلغ أطوارا هائلة في نهاية العقد الماضي، إذ شرعت أمريكا بسياسة جديدة ونشطة حيال المغرب العربي معترفة بـ"الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي"، حيث في شهر جوان من عام 1998 عقد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والأعمال

الزراعية "**ستيوارت إيزنشتات**" ندوة صحفية في تونس أعلن فيها في مبادرة جديدة تهدف إلى إقامة شراكة أمريكية- مغاربية هذه الشراكة لن تشمل سوى تونس، المغرب، الجزائر وتهدف المبادرة إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في الدول الثلاث باعتبارها تشكل وحدة اقتصادية كما تعهد "**إيزنشتات**" بإسم حكومته رعاية مؤتمر إستثماري في واشنطن لإبراز مزايا الاستثمار في منطقة المغرب العربي. ولقد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب، "**إدوارد غابريال**" المبادرة الأمريكية في:

أولا: إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسؤولي الحكومات.

ثانيا: إصلاحات اقتصادية وإدارية بنيوية متزايدة السرعة داخل كل بلد.

ثالثا: دور أكبر للقطاع الخاص من خلال التشجيع على مزيد الاستثمارات.

رابعا: إزالة الحواجز الداخلية التي تعترض تطوير التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث.

لقد تقبلت كل من تونس والجزائر والمغرب المبادرة بارتياح، فمثلا على الجانب التونسي- الأمريكي ثم في الغرفة التجارية إعداد بمشروع يتضمن أربعة اقتراحات:

1- تغيير الإطار القانوني للمعاملات الاقتصادية بين المجموعة المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية وذلك عبر معاهدة دائمة عوضا عن المعاهدة السنوية المعمول بها.

2- إقتراح توزيع الاستثمارات أمريكية على الدول المغاربية وذلك حسب اختصاص كل بلد على أن تعطي الاستثمارات الموجهة لقطاع الطاقة إلى الجزائر، والإستثمار في الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية إلى المغرب، بينما تختص تونس بالاستثمار في القطاع المالي والصناعات التي لها صلة بالتكنولوجيا المتقدمة.

3- رسملة الديون جزئيا أو كليا. وذلك عبر إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات الأمريكية.

4- تركيز آليات تسيير دخول المنتجات المغاربية إلى السوق الأمريكية، وذلك بوضع تعريفة تفاضلية من جانب واحد لفترة عشر سنوات لفائدة المنتجات ذات المنشأ المغاربي.

مشروع شراكة ناجح بالإجماع لقد أجمعت الغرفة التجارية المغاربية على اعتبار مشروع الشراكة ناجحا وذا جدوى لجميع الأطراف وقررت إنتهاج أسلوب التنسيق التكاملي فيما بينها، حيث اعتمدت على قاعدة اختصاص نشاط كل بلد، وذلك حسب ثرواته وخبراته البشرية والتكنولوجية. تجنبا لكل أشكال التنافس حول إستقطاب الاستثمارات الأمريكية، وإعتبر نائب رئيس الغرفة التجارية الجزائرية الأمريكية، أن المشروع من شأنه حل مشاكل البطالة بالمنطقة وتأكيد إنخراط دول المغرب العربي في العولمة حيث كشف أن هذا المشروع قد مهد لعقد صفقة بقيمة 900 مليون دولار بين "**شركة أموكو الأمريكية**" للنفط والغاز والشركة الجزائرية للبترول. من جهته أيضا إعتبر رئيس الغرفة الأمريكية للتجارة بالمغرب أن هذا الاجتماع قد نجح من حيث حجم المشاركة حيث جمع أكثر من 100 مشارك.

في الجانب المقابل (الأوروبي) عمدت أوروبا أو الاتحاد الأوروبي على تطبيق العديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت في بداياتها اقتصادية تحت عنوان شراكة أورومتوسطية ثم توالت السياسات لتشمل الجانب السياسي والأمني نظرا للتطورات

الحاصلة في المغرب العربي بدأت بمشاريع اقتصادية محاولة ربط اقتصاد الدول المغاربية بنيويا بالاقتصاد الأوروبي عبر الشراكة بغية الحد من التدخل الأمريكي في المنطقة عبر إنشاء منطقة رخاء مشترك. ومنطقة تجارة حرة بحلول سنة 2010. ومساعدة الدول المغاربية الدخول إلى منظمة التجارة العالمية.

أما الجانب السياسي تمثلت في إيجاد فضاء مشترك للسلم والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبح من الأولويات لأي تقارب بين الطرفين الأوروبي والمغاربي وذلك عن طريق فتح الحوار السياسي المكثف والمستمر، واحترام حقوق الإنسان والحريات والتنوع والتعددية في المجتمع. بغية إستعادة المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي تجسد هذا في قمة تونس " 5+5 " الذي حضرته ثلاث دول" تونس، المغرب، الجزائر" فقط محاولة بذلك إبقاء هاته الأخيرة تحت النفوذ التقليدي لما لها من ثقل في المنطقة وكان الاجتماع يدعوا إلى عقد اجتماع في باريس "3+4" في إطار مجموعة جديدة لذا اقترحت إطار أمني جديد (المجموعة المصغرة) كان هذا سنة 2005 الذي كان يبحث في مفهوم الأمن الجماعي الإقليمي. حيث طرحت السياسة الأمنية الأوروبية المتوسطية والتي تهدف إلى محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية نتيجة أن المنطقة المغرب العربي تشكل منطقة إستراتجية للأمن الأوروبي. خاصة وأنها امتداد جغرافي لغالبية الأراضي والشواطئ الأوروبية.

أما في المجال الثقافي فتمثلت في الحضور التاريخي للثقافات واللغات الأوروبية في المجتمعات المغاربة خاصة اللغة الفرنسية والإيطالية والإسبانية عبر حوار الثقافات والحضارات وطرح مبادرة تعاون جديد في المجال الثقافي عبر عدة آليات منها برامج TEMPUS وMEDA الخاصة بتنمية المبادلات الثقافية في المجالات التعليمية والإعلام والإتصال.

كل هذه السياسات الإقتصادية والسياسة والإجتماعية و الثقافية الأمريكية -الأوروبية الموجهة لدول المغرب العربي إن دلت على شيء فهي تدل على الأهمية الكبيرة للمنطقة المغاربية في كل جوانبها الاقتصادية السياسية والجغرافية كما أنها تعتبر نقطة لقاء بين القارات الخمس وهي سوق نشط ومستهلك لكل أنواع المنتجات والسلع الأوروبية - الأمريكية، كما أنها توفر عماله وبنسبة كبيرة للاستثمارات الأوروبية - الأمريكية كما أنها وبعد الإصلاحات السياسية والاقتصادية أصبحت تلعب دورا هاما في التوازنات والعلاقات الدولية خاصة الجزائر والمغرب.

من خلال ما تقدم نجد أنفسنا أمام تساؤل يطرح نفسه وهو ما هو مستقبل هذه السياسات التنافسية (الأمريكية -الأوروبية) على منطقة المغرب العربي؟

قبل الإجابة هذا السؤال نحاول إستعراض أهم النقاط البارزة في التنافس الأمريكي الأوروبي:

- يظهر التنافس الأمريكي- الأوروبي في تكريس السياسة الخارجية لكل من الدولتين حيث تستعمل أمريكا القوة العسكرية المنتشرة عبر العالم والتي تتدخل في الصراعات المسلحة لإيجاد الحلول المناسبة كما تستخدم القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية كما أشرنا سابقا مع تونس في مجال التكنولوجيا والزراعة الغذائية مع المغرب والبترولية الصناعية مع الجزائر في حين يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى المضلة الاقتصادية وهي الشراكة الأورومتوسطية التي تعتبر هاته الأخيرة

(تونس المغرب الجزائر) مورث تقليدي يجب المحافظة عليه. حيث نجد أن كل من الطرفين يحاول قطع الطريق أمام تعزيز الطرف الآخر لنفوذه ومن هنا يظهر التحرك الأمريكي والأوروبي نحو المنطقة من خلال المبادرتين الأمريكية - ايزنشتات - والأوروبية (الشراكة المتوسطية) عبر مشروع برشلونة 1995. المشروعان هما عبارة عن تنافس خفي فالأول المشروع الأمريكي هو عبارة عن مشروع يخدم المصالح الأمريكية الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في منطقة المتوسط بحيث تضمن أمريكا أمن إسرائيل يؤدي في الأمد البعيد إلى التسوية السلمية وعدم مقاطعة إسرائيل. من مجموع مظاهر التنافس الأمريكي - الأوروبي في المنطقة نحاول رصد أهم النقاط الأساسية في إنجاح وفشل هذه السياسات من خلال واقع هذه السياسات وكيفية التعامل المغاربي مع مثل هذه السياسات.

مستقبل السياسات التنافسية الأمريكية - الأوروبية في المنطقة المغاربية:

إن التوجهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية المغاربية والأوروبية المغاربية في ظل التنافس على مناطق النفوذ تبقى غير واضحة المعالم لمتغيرات عديدة ترتبط بأبعاد إقليمية وأخرى دولية لذا ارتأينا في نهاية الدراسة عرض بعض السيناريوهات المستقبلية للتنافس الأمريكي - الأوروبي على منطقة المغرب العربي (الجزائر تونس المغرب).

*** سيناريو الاتجاهي (بقاء الوضع على ما هو عليه):**

وهو سيناريو يفترض إستمرار الأمور على حالها دون تغيير وستبقى الو.م.أ في ممارسة نفوذها في المنطقة، وسيبقى المتوسط بما في ذلك المغرب العربي رهان بين الاتحاد الأوروبي والو.م.أ.

وإستمرار الوضع على ما هو عليه يعني التنافس والتجاذب بين الطرفين على المنطقة المغاربية في حين تبقى الدول المغاربية قيد هذه العلاقات للأسباب التالية:

- دول المغرب العربي لا تزال تحت وطأة التبعية الأوروبية نظرا لأمور تاريخية إستعمارية.
- تبقى إقتصادات الدول المغاربية تتسم بالتبعية.
- النظم السياسة المغاربية نظم هشة لا تعبر عن إرادة شعوبها تبقى دائما غير مستمرة.
- كما أن التجربة الأوروبية حديثة النشأة وأمام تطلع العديد من الدول إلى الانضمام قد تشمل دولا أخرى سيولد هذا آراء أخرى حول طبيعة العلاقات مع الدول المغاربية خاصة ما تسعى إليه الدول الأوروبية كألمانيا لتطوير ما يسمى بالطاقة المتجددة التي ستكون بدلا للنفط هذا ما يفتح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية.
- بقاء الاهتمام الأوروبي بالمنطقة لسد الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ما يسمى الجانب الأمن.
- **سيناريو الإخفاق:**

يعتبر هذا السيناريو ذو طابع تشاؤمي حيث يفترض فشل كلتا السياساتين في محاولة كسب مناطق نفوذ اقتصادية وسياسية وحتى عسكرية إذا ما حاول المغرب العربي خلق مناطق تبادل أخرى من خلال إدخال مناطق دولية أخرى في اللعبة . كذلك تدعيم الإتحاد المغاربي

وإعادة إنعاشه وتعزيز البديل الإقليمي العربي من هذه المنطلقات يمكن التركيز على آليتين يمكن من خلالهما مواجهة هذا التنافس يتمثلان في تدعيم إتحاد المغرب العربي مع إدخال أطراف دولية أخرى مثل: الصين واليابان عن طريق إقامة علاقات مختلفة معها وفي هذا المجال نكتفي بالآلية الأولى والمتمثلة في تدعيم المغرب العربي بما لها من وحدة وتشارك في مقوماتها السياسية والاقتصادية والثقافية و الاجتماعية.

الخاتمة:

تتعرض العلاقات بين الدول العربية عامة والمغاربية خاصة مع الاتحاد الأوروبي لسلسلة من التحولات الإستراتيجية، في إطار علاقات تعاون جديد بين الشمال والجنوب في حين تميزت السياسة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة بزيادة أهمية العوامل الاقتصادية كمحدد رئيسي وذلك فترة كلينتون حيث أصبح الهدف الأساسي خدمة مصالح الولايات الأمريكية بما يقضي زيادة مناطق النفوذ والزعامة وظهرت منطقة المغرب العربي كأحد مناطق النفوذ الصراع بين الطرفين الأمريكي والأوروبي حيث بدأت كل من الدولتين بوضع المنطقة المغاربية في أجندة أعمالها الرئيسية من خلال المشاريع الاقتصادية والسياسية مشروع - **ايزنشتات**- الولايات المتحدة الأمريكية والشراكة الأورومتوسطية للاتحاد الأوروبي. جاءت هذه السياسات نابعة من إرادة أمريكية - أوروبية تهدف إلى المصلحة العامة لأمريكا وأوروبا تغفل المعطيات المغاربية كون هذه الدول حديثة الانتعاش السياسي والاقتصادي من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية. كما أن هذه السياسات موجهة لكل دولة على حدا في مقابل هيمنة أمريكية وتعاظم لدور أوروبي ولهذا وفي سبيل إنجاح مثل هذه الدول (المنطقة المغاربية الجزائر تونس المغرب) من أجل التصدي لمثل هذه السياسات المجحفة والتي تبقى الدول المغاربية في إطار تبعية دائمة نوجز بعض الحلول من أجل النهوض باقتصادياتها:

- استغلال التنافس الأمريكي- الأوروبي لصالحها والاستفادة بأكبر قدر من المشاريع الاقتصادية.
- فتح المجال أمام دول إقليمية ودول أخرى مثل الصين واليابان.
- محاولة تفعيل ما يسمى بالاتحاد المغاربي لما لهذه الدول من تقارب سياسي اقتصادي ثقافي.
- تطوير البنية التحتية لإقتصادها الداخلي من أجل تحقيق الاكتفاء والتنمية.
- الاعتماد على مصادر أخرى للطاقة مثلا الطاقة المتجددة.
- إصلاح الأنظمة السياسية الداخلية من أجل تحقيق حكم راشد.

الهوامش:

1 البار، أمين، بسكري، منير، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، 2014.

2 الرشدان، عبد الفتاح، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 12 سنة 1998.

3 تيفلور، إيرل، رؤية إستراتيجية للأوضاع العالمية، (تر: عايدة عبد الله الأزدي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 13 2005.

4 جوردن، فيليب، سياسة أوروبا الخارجية المشتركة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد25 2005.

5 كاتب، أحمد، خلفيات الشراكة الأورومتوسطية، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية بيروت- الجزائر، 2013.

6 عبد اللطيف، خالد، «مستقبل العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط»، السياسة الدولية، عدد 123، جانفي 1995.

7 عوض، عماد، «الأمن والسلام في البحر المتوسط»، السياسة الدولية، عدد 91، جانفي 1998.

8 شيات، خالد، من التجزئة إلى الوحدة: قراءة في التجارب الغربية والعربية لتأسيس نظرية بناء الوحدة، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.

9 عبد النور، ناجي، «المغرب العربي والصراع الدولي» المنافسة الأمريكية- الأوروبية، متحصل عليه يوم 11/04/2009 في :
http://209.85.129.132/search: nadjiabdenour.maktob log.com.

10 عبد الله، خالد، البنية السياسية الأمريكية ودورها في صنع القرار، متحصل عليه يوم: 12/11/2011.

http://www.alarabe news.com/alshaab.